العرب
الأربعاء 2021/08/25
السنة 44 العدد 12159

اليونان توقف سليم الرياحي عراب التوافق بين الإسلاميين والحداثيين في تونس

مستشار الرئيس التونسي: قيس سعيّد أعطى تعليمات بتسليم الرياحي لتونس

تواصل السلطات التونسية تفعيل الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس قيس سعيّد نهاية يوليو الماضي، التي تم بمقتضاها تجميد نشاط البرلمان وإقالة رئيس الحكومة، عبر تشديد الملاحقة القضائية لعدد من كبار المسؤولين الذين سبق وأن تقلّدوا مناصب سياسية وتتعلق بهم شبهات فساد.

هروب إلى الأمام

خالد هدوي

تونس – أوقفت الأنتربول (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية) باليونان، السياسي ورجل الأعمال التونسي سليم الرياحي، في سياق سلسلة إجراءات تتخذها السلطات التونسية منذ الخامس والعشرين من يوليو الماضي، بحق سياسيين ونواب ومسؤولين سابقين يشتبه في ضلوعهم في قضايا فساد.

ويعتبر الرياحي الذي أسس للتوافق السياسي بين حركة النهضة وحركة نداء تونس، واقتحم عالم الرياضة كخزان انتخابي وسياسي "لغزا محيرا".

وأكد المستشار في الرئاسة التونسية وليد الحجام، مساء الاثنين، توقيف رجل الأعمال والرئيس السابق للنادي الأفريقي ورئيس الاتحاد الوطني الحر سابقا سليم الرياحي، فيما نفى الأخير خبر توقيفه.

ونقل التلفزيون الرسمي عن الحجام قوله إن "عملية توقيف الرياحي تمت في اليونان"، مشيرا إلى أن الرئيس قيس سعيد أسدى تعليماته بالتحرك لتسليم المعني بالأمر إلى السلطات في إطار التعاون بين البلدين.

نبيل الرابحي

أستبعد تسليم سليم الرياحي والإجراءات معقدة جدا

وفي وقت سابق من يوم الاثنين، نفى الرياحي خبر توقيفه، وأكد في تدوينة نشرها على صفحته بموقع فيسبوك أنه "لا أساس من الصحة لخبر إيقافه خارج تونس".

وكتب الرياحي في تدوينته "أقرأ منذ ساعات خبرا حول إيقافي في بلد أجنبي وحيثيات أخرى مماثلة أجهل مصدرها أو من يقف وراءها.. الخبر عار من الصحة تماما، لست فاسدا أو مجرما في حق وطني حتى أستحق نشر إشاعات بهذا القبح وسوء النية والحقد، خاصة أنني بعيد عن الساحة السياسية والوطنية وتجاذباتها منذ فترة طويلة، شكرا لكل من سأل عني، أنا بخير والحمد لله".

وكان الرياحي غادر تونس منذ أكثر من ثلاث سنوات، وسبق له أن اتهم أطرافا سياسية بمحاولة الانقلاب على الرئيس السابق الباجي قايد السبسي.

وترأس منذ 2011 حزب الاتحاد الوطني الحرّ، قبل أن ينضمّ إلى حزب "نداء تونس"، وراجت شبهات عن مصدر ثروته الطائلة، غير أنه لم يصدر بشأنه أي إجراء قضائي.

كما ترأّس الرياحي جمعيّة النادي الأفريقي وذلك من يونيو2012 وإلى غاية نوفمبر 2017.

ويرى مراقبون أن الرياحي من بين رجال الأعمال الذين اقتحموا الحياة السياسية استنادا إلى ثروات طائلة، فضلا عن كونه "غازل" الجماهير العريضة لفريق رياضي تونسي (النادي الأفريقي)، لاستغلاله كخزان انتخابي.

وأفاد المحلل السياسي نبيل الرابحي، أن "الرياحي من بين الكثير الذين تطفّلوا على عالم السياسة، وكان واجهة لعائلة نافذة في ليبيا وتمكن من كسب ثروة طائلة فأراد التدخل في المشهد السياسي التونسي".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "الرجل استغل جمعية رياضية كبيرة (النادي الأفريقي)، فما راعنا إلا أن تلوّث المشهد الرياضي والسياسي، وتعامل مع النادي كملك خاص متجاهلا كل القوانين الدولية، وما كان من الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) إلا أن يسلط عليه عقوبات".

وحسب الرابحي، "تم إيقاف الرياحي، الجمعة باليونان تنفيذا لبطاقة جلب، تهم التتبع المالي في قضيّة 'كاكتوس برود' و'كامليون برود'، ومنذ الجمعة وقع الإبقاء عليه في منطقة العبور دون وضعه رهن الإيقاف كما تم تمكينه من إجراء اتصالات هاتفية وتكليف محام يوناني لتحضير إجراءات مثوله أمام المدعي العام بتاريخ الثالث والعشرين من أغسطس الجاري، غير أنه ولإتمام ترجمة بعض الوثائق واستجابة لطلب المحامي، تقرر تقديمه على المدعي العام اليوم على الساعة الواحدة الذي سيتولى إعلام المطلوب بمضمون الطلب التونسي ويعرض عليه رغبته في قبول تسليمه إلى البلد الطالب، وفي حالة الرفض تنطلق إجراءات التسليم بصفة فعلية وعندها فقط يحال الملف على الدائرة المتخصصة في التسليم، ويقع عندئذ اعتبار مطلب التسليم بصفة رسمية بالطرق الدبلوماسية".

وذكر، أن "إجراءات تسليم الرياحي مستبعدة كما رأينا مع شخصيات أخرى سابقا، فضلا عن كون اليونان دولة أوروبية وتونس تطبّق عقوبة الإعدام قانونا، وهذا ما يجعل تسليمه مستبعدا، والإجراءات معقدة جدا". وسبق أن رتّب رجل الأعمال سليم الرياحي اللقاء الشهير بالعاصمة الفرنسية باريس بين رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي ورئيس حركة نداء تونس الراحل الباجي قايد السبسي، من أجل بحث الأزمة السياسية بالبلاد.

والتقى الغنوشي بالراحل الباجي قايد السبسي يوم الخامس عشر من أغسطس سنة 2013، في باريس للتباحث حول مجريات الأوضاع التي تعيشها تونس آنذاك وسط تعتيم إعلامي. وأثمر اللقاء حسب ما صرحت به مصادر مقربة من الحزبين عن اتفاق حول مواصلة الحوار من أجل الخروج من الأزمة.

واعتبر اللقاء من بين اللقاءات الأبرز التي قادها زعيما الحزبين من أجل الوصول إلى حلول توافقية ترضي جميع الأطراف السياسية.

وكان الرئيس التونسي قيس سعيد أعلن، مساء الخامس والعشرين من يوليو الماضي، تفعيل الفصل 80 من الدستور، وأقر جملة من التدابير الاستثنائية، تتمثل في إعفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي، وتجميد عمل واختصاصات المجلس النيابي لمدّة ثلاثين يوما، ورفع الحصانة البرلمانية عن كلّ أعضاء مجلس نواب الشعب، إلى جانب توليه السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة يقوم بتعيين رئيسها. وشهدت تونس تطورات سياسية هامة تزامنا مع الذكرى الرابعة والستين لإعلان الجمهورية بدأت باحتجاجات سببتها أزمة سياسية بين الحكومة والرئاسة والبرلمان، وانتهت بقرارات أصدرها الرئيس التونسي إثر اجتماعه بقيادات عسكرية وأمنية.

وتم إعفاء رئيس الحكومة من منصبه وتجميد عمل البرلمان لمدة ثلاثين يوما ورفع الحصانة عن جميع أعضائه، وتولى رئيس الدولة رئاسة النيابة العمومية والسلطة التنفيذية.

وكثّفت تونس من اتصالاتها الخارجية لطمأنة المجتمع الدولي من أن الأمور تسير على ما يرام، وأكد الرئيس سعيّد في مناسبات عديدة حرصه الشديد على تطبيق القانون، وأن قراراته جاءت وفق الدستور التونسي.

وطالبت جهات رسمية الرئيس سعيّد بخارطة طريق واضحة المعالم وشاملة تخرج البلاد من الوضع الاقتصادي والوبائي الصعب على غرار الرابطة الوطنية لحقوق الإنسان ومنتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

مؤتمر دولي لدعم الاستقرار في ليبيا قريبا

طرابلس – تستعد ليبيا لعقد مؤتمر دولي بمشاركة عدد من دول الجوار لدعم الأمن والاستقرار، حيث بدأ رئيس البعثة الأممية لدى ليبيا يان كوبيتش في إجراء لقاءات مع عدد من قادة الأطراف الليبية بخصوص المسألة.

وأعلنت وزارة الخارجية في حكومة الوحدة الوطنية أنّ الوزيرة نجلاء المنقوش تجري عدداً من التحضيرات لعقد مؤتمر دولي حول ليبيا "قريباً"، وأنها التقت الإثنين كوبيتش.

وأضافت في بيان لها أن "اللقاء ناقش الترتيبات لعقد مؤتمر دولي حول ليبيا خلال الفترة القريبة المقبلة"، مشيرة إلى أنّ "المؤتمر المرتقب ستنظمه وتترأسه ليبيا بمشاركة أممية وعدد من الدول الفاعلة في الملف الليبي".

وقال البيان إن "المؤتمر سيبحث مبادرة استقرار ليبيا التي أطلقتها حكومة الوحدة الوطنية في مؤتمر برلين الثاني"، فضلا عن "وضع آليات عملية لتنفيذ بنود مؤتمري برلين الأول والثاني".

كما أشار إلى أنّ المنقوش وكوبيتش "شددا على ضرورة المضي قدماً في الإيفاء بمخرجات ملتقى الحوار السياسي الليبي، والعمل على دعم جهود اللجنة العسكرية الليبية المشتركة 5+5 في تثبيت وقف إطلاق النار، والعمل على توحيد المؤسسة العسكرية".

وبحث الطرفان الاستعدادات للانتخابات الوطنية وإجرائها في موعدها المحدد في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل، وجهود الحكومة في هذا الصدد، فضلا عن دعمهما للمفوضية العليا للانتخابات.

ويحظى المؤتمر بدعم أميركي وأممي كبير بهدف حشد ثقل دول الجوار الليبي لإعطاء العملية السياسية المتعثرة في ليبيا دفعة جديدة من خلال انخراطها بشكل أكبر في الملف الليبي، ولاسيما الدورين المصري والجزائري.

ولم تحدد الوزارة مكان وزمان المؤتمر المرتقب، لكن وسائل إعلام جزائرية كشفت عن استعداد الجزائر لاستضافة المؤتمر يومي الثلاثين والحادي والثلاثين من أغسطس الجاري، بحضور عدد من وزراء خارجية دول الجوار الليبي، وهي الجزائر ومصر وتونس والسودان وتشاد والنيجر لمناقشة عدة ملفات من بينها ملف الحدود الليبية.

ويأتي المؤتمر المرتقب في خضم خلافات ليبية متصاعدة في كل المسارات المتصلة بالمرحلة التمهيدية للانتخابات المقبلة، خصوصاً بعد التوتر وحرب البيانات في الملف العسكري، وما يتعلق بالاتفاقات العسكرية وإخراج المرتزقة والمقاتلين الأجانب من البلاد.

والتقى يان كوبيتش رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي الإثنين وناقشا الوضع الأمني والمسائل المتعلقة بالمصالحة الوطنية، وشددا على ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها المحدد وتذليل الصعاب أمامها.

مخاوف في المغرب من استغلال المساجد للدعاية الانتخابية

الرباط- حذّرت وزارة الأوقاف المغربية الخطباء والأئمة من استغلال المساجد في الدعاية الانتخابية والإشهار السياسي، في ظلّ اقتراب موعد الانتخابات العامة بالبلاد.

ودعت الوزارة الوصية على المساجد والشؤون الدينية، إلى "التزام الحياد التام في خطبهم ومواعظهم، بتفادي كل ما قد يفهم منه تصريحا أو تلميحا قيامهم بالدعاية لفائدة أو ضد هيئة سياسية أو نقابية أو أي مرشح".

كما طالبت الوزارة في رسالة إلى مندوبيها بالأقاليم والجهات بالمملكة بـ"إخبارها القيمين (من الخطباء أو الأئمة

دعوات إلى الالتزام بالحياد

أو المرشدين) الراغبين في الترشح في الانتخابات، من أجل شطبهم نهائيا، وفق ما ينص عليه القانون المنظم لعمل القيمين الدينيين".

ومن شأن هذا التذكير الوزاري أن يحدّ من مساعي حركة التوحيد والإصلاح التي تعمل على حشد أصوات الناخبين لفائدة حزب العدالة والتنمية الإسلامي الذي يقود الائتلاف الحكومي الحالي.

وينتمي العديد من الأئمة والخطباء للحركة التي تعتبر ذراعا دعوية للحزب، وينتشرون بشكل واسع على مستوى مساجد المملكة.

وتأتي هذه الخطوة من أجل تحصين الحقل الديني في المملكة المغربية، من أي تدخل أو استغلال سياسي أو انتخابي.

وتمنع القوانين الانتخابية في المغرب، الدعاية الانتخابية في أماكن العبادة، كالمساجد والأضرحة والزوايا. كما تمنع أيضا إظهار أي معلومة دينية في منشورات الدعاية الانتخابية، سواء الإلكترونية منها أو المطبوعة.

ويشهد المغرب في الثامن من سبتمبر المقبل انتخابات تشريعية ينتخب خلالها أعضاء البرلمان، وهي الانتخابات التشريعية الثالثة من نوعها في عهد الدستور المغربي الجديد، وذلك بعد محطتين الأولى عام 2012 والثانية عام 2016، والخامسة في عهد العاهل المغربي الملك محمد السادس.

وعلى ضوء نتائج الانتخابات التشريعية، سيتم تشكيل الحكومة المغربية الجديدة. ووفقا للتعديلات التي تم إدخالها على القانون التنظيمي خلال العام الجاري، بشأن مجلس النواب فإن المجلس هو الغرفة الأولى للبرلمان المغربي ويتكون من 395 عضوا يتم انتخابهم عن طريق "اللائحة".

ويتنافس حوالي 32 حزبا مغربيا في الانتخابات التشريعية، ويتوزع الناخبون على نوعين، الأول الذي يهم 305 مقاعد، يتم انتخاب المرشحين على مستوى الدوائر المحلية، وهي مساحات جغرافية صغيرة، وفي المقابل، يتم تخصيص 90 مقعدا للوائح انتخابية يتم التنافس بشأنها على مستوى جهات المملكة الاثني عشر.

ولم تكن بدايات حزب العدالة والتنمية عادية، إذ ولد من رحم الجماعات الإسلامية عندما قرر بعض قياداتها الاندماج في حزب "الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية"، الذي كان يتزعمه الراحل عبدالكريم الخطيب.

وأعلنت وزارة الداخلية المغربية أن 17 مليونا و983 ألفا و490 شخصا، مسجلين في اللوائح الانتخابية، ويُمثل الذكور نسبة 54 في المئة من مجموع المسجلين باللوائح الانتخابية، فيما تشكل النساء 46 في المئة.

وتنعقد الانتخابات في ظل صراع سياسي بين الأحزاب المغربية، للظفر برئاسة الحكومة بعد ولايتين متتاليتين لحزب العدالة والتنمية على رأسها، وهي المدة التي خرج فيها الحزب بحصيلة كانت محط انتقاد جميع الأحزاب.

ويكلف العاهل المغربي الملك محمد السادس الحزب الحاصل على المرتبة الأولى من حيث عدد المقاعد النيابية، أحد أعضائه بمهمة تشكيل الحكومة.

وعلى الرغم من أن دستور عام 2011 لم يُحدد طبيعة الشخص الذي يُعينه الملك محمد السادس من الحزب الحاصل على المرتبة الأولى في الانتخابات، إلا أنه ومنذ انتخابات 2012، دأب العاهل المغربي على تعيين الأمين العام لهذا الحزب.

وبرزت قبل أسابيع مجموعة من الفرضيات التي تتوقع تأجيل الانتخابات بسبب استمرار تفشي جائحة كورونا في المملكة، إلا أن وزير الداخلية المغربية عبدالوافي لفتيت أكد في تصريحات حديثة أن الانتخابات ستعقد في موعدها المحدد.

> القوانين الانتخابية في المغرب تمنع الدعاية الانتخابية في أماكن العبادة كالمساجد والأضرحة والزوايا

وستبدأ فترة الدعاية الانتخابية في السادس والعشرين من أغسطس الجاري، لتنتهي في منتصف ليلة الاقتراع، المقررة في الثامن من ديسمبر المقبل.

وجرت العادة أن تعلن وزارة الداخلية المغربية عن النتائج في ساعة متأخرة من يوم الاقتراع، ليتم لاحقا إعلان النتائج النهائية، والتي لا تختلف كثيرا عن نظيرتها الأولية.